

تحديات أمام المشيشي.. تونس في مواجهة أزماتها



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

يُجد رئيس الحكومة التونسية المكلف، هشام المشيشي، نفسه أمام تحدٍّ كبير، ليس في تكوين فرقة الوزارى فحسب، وإنما في مواجهة الأزمة التي تمر بها البلاد على مختلف الأصعدة، والتي ستتفاقم مع مرور الأيام والأسابيع، خاصة مع بداية تفافم إفرارات أزمة كورونا على الصعيدين الداخلي والخارجي. هو يقول إن هدفه وقف النزيف وليس تغيير الواقع، وخبراء الاقتصاد يتحدثون عن نذر إفلاس، والسياسيون لا يستبعدون ذلك، والمحللون الدوليون يشيرون إلى أن تونس ستعمر أزمة مالية واقتصادية لم يسبق لها أن شهدتها منذ استقلالها عام 1956.

هذا الأمر سيؤثر على الوضع الاجتماعي بشكل غير مسبق، المهتمون بالشأن التونسي يدركون جيدا حساسية المسألة الاجتماعية التي كان لتداعياتها دور كبير في عزل بورقيبة في نوفمبر 1987، والإطاحة بنظام بن علي عام 2011، ويمكن أن تؤدي إلى انقراض جديدة في أي وقت، خصوصا وأن بعض القوى السياسية تدفع نحو صدام مباشر مع الاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة النقابية العريقة ذات القدرة العالية على تاطير الاحتجاجات وتوجيه الرأي العام، والتي بدأت قياداتها في تصعيد خطابها منذ فترة ردا على محاولات استهدافها والتشكيك في دورها.

لا شك أن المشيشي، وهو ابن الإدارة الحكومية التونسية، مطلع جيدا على نتائج ما تم خلال السنوات الماضية من تخريب ممنهج لمؤسسات الدولة من الداخل. هناك اليوم حالة من الترهل العام التي تريد الأطراف العقائدية ذات المشاريع المستوردة البناء عليها، لإسقاط النموذج الوطني للدولة، المعتمد منذ أكثر من 60 عاما، واستبداله بما ترى فيه تكريسا لمشروعها.

علينا أن نقرأ جيدا مؤشرات الحرب على مكتسبات ورموز وشرعية دولة الاستقلال، في إطار الصراع الأيديولوجي القائم، والذي وجد منذ تسع سنوات مجالا ليتحول إلى مؤامرة على المشروع الوطني، ويبدو أن الرئيس قيس سعيد وضع يده على بعض خيوطها. عندما يقول راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة ورئيس البرلمان، إن البلاد تواجه خطر العجز عن دفع رواتب الموظفين وتوقف خدمات الماء والكهرباء، كان يعرف جيدا ما يقول، لكنه لم يكن قادرا على تفسير الأسباب الحقيقية للآزمة، والتي كان لحركته دور مهم في وصولها إلى هذا الوضع المأساوي.

هناك اليوم حالة من الترهل التي تريد الأطراف العقائدية ذات المشاريع المستوردة البناء عليها لإسقاط النموذج الوطني للدولة المعتمد منذ 60 عاما واستبداله بما ترى فيه تكريسا لمشروعها

وعندما يحذر وزير الصناعة منقري مرزوق من إمكانية تعرض البلاد لأزمة كهرباء، فذلك يعني أن تونس تسير على خطى النموذج التدميري لتكريس الدولة الفاشلة في العراق ولبنان وليبيا. وعندما يقول نور الدين الطوبوي، أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل، "تجاوزنا كل الخطوط الحمراء وشركتة فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وحقوق النفط هي مسألة أمن قومي" فهو يشير إلى وجود مؤامرة هدفها الدفع بالبلاد إلى الإفلاس الذي قد ينتج الفوضى.

اتحاد الشغل يعلم جيدا أنه مستهدف ويقوة، وخاصة من قبل الإسلام السياسي، أمينه العام صرح لأول مرة

بان النقابات ستقف في وجه ما اعتبرها خيارات إخوانية، الموضوع لم يعد خافيا فحركة النهضة التي نجحت خلال السنوات الماضية في تكريس طبقها الاقتصادية الموالية لها، تندفع اليوم بخيارات اقتصادية لن تضر أتباعها وأنصارها ممن وفرت لهم رصيدا وأفيا من الضمانات خلال سنوات تغلغلها في الدولة والمجتمع، ولكن ستؤثر سلبا على عامة الشعب الذي يعاني من الفقر والبطالة وترجع الخدمات، ويتعرض في حياته اليومية إلى مشاكل الاحتكار وغلاء الأسعار وانتشار الفساد والخوف من المستقبل.

قضية الإصلاحات الكبرى المعطلة في تونس لا تزال خارج إطار الجدل الاجتماعي، كل الحكومات التي تداولت على الحكم منذ تسع سنوات عجزت عن تناولها بشكل عملي، والسبب يعود لتراجع أداء الدولة وغياب الزعامات السياسية القادرة على تحمل مسؤوليتها التاريخية، خصوصا وأن تلك الإصلاحات عادة ما تستنزف الرصيد الشعبي لمن يديرها.

الإسلام السياسي الذي يتبنى اقتصاد السوق، ويجعل منه أداة لاسترضاء القضاء الليبرالي الرأسمالي الغربي، يحاول أن ياكل الثوم بأفواه الآخرين. بينما الآخرون يخشون من القضاء على الدور الاجتماعي للدولة بخصوصية القطاع العام بما فيه الخدمي، الذي أثبت خلال أزمة كورونا أنه الجدار الأخير الذي يستند إليه المجتمع.

الخلافات الطاحنة في حكومة الفخاخ كان من بين أسبابها تناقض المواقف بين مكوناتها حول طبيعة الإصلاحات، واتجاه النهضة لتشريك قلب تونس في الحكم له علاقة بالموضوع، لكن كل مرة سيخرج الإسلاميون لمواجهة أي احتجاجات بالقول إنهم لا يحكمون أو أنهم مجرد شريك غير قادر على تغيير موازين القوى التي لا تخدم قناعاته. سيكون على المشيشي أن يختار بين رؤيته اتحاد الشغل والإسلام السياسي في معالجة الوضع القائم، الأسابيع

عندما زار وزير الدفاع الإيطالي طرابلس الأسبوع الماضي، كان لافتا أنه



والأشهر القادمة ستضعه على المحك أكثر من أي رئيس حكومة سبقه إلى قصر القصب، والأزمة التي تواجه البلاد تداعياتها ستفرض على الجميع واقعا مختلفا، وتتطلب حولا جذرية قد تكون غير مسبوقة، لا يمكن الاستمرار على نفس المنهج، البعض يتحدث عن ضرورة التدخل الجراحي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد أن انتهت مفعول جميع المسكنات. أدت الأزمات السياسية المتلاحقة، والدافع الإخواني للحصول على الجزء الأهم من غنيمة الحكم، إلى الإضرار بالقيمة الاعتبارية للدولة وأجهزتها ومؤسساتها ودورها.

عدم فهم بعض الأطراف لحكمة السياسة الخارجية التي تم اعتمادها منذ استقلال البلاد، أثر سلبا على مسارات الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار، وحول تونس إلى دولة مؤدجلة بعقيدة ثورية تحت عمامة دينية منسوجة بحسابات شيخ القبيلة القطري المتأمر على جيرانه، والسلطان العثماني التركي الطامع في إخضاع المنطقة العربية لنفوذ.

اصطحب معه وفدا عسكريا ضخما بشكل يتكرر إلا في الأزمات الكبرى الإقليمية والدولية، المحادثات مع أركان حكومة السراج لم تتمحور فقط حول الوضع الليبي والعلاقات المشتركة، وإنما تطرقت إلى الوضع الإقليمي وتأثيره على ملف الهجرة في ظل ما اعتبره الإيطاليون أزمة اقتصادية طاحنة في تونس. بحسابات شيخ القبيلة القطري المتأمر على جيرانه، والسلطان العثماني التركي الطامع في إخضاع المنطقة العربية لنفوذ.

الصالح الاقتصادية في هذه الحالة ستكون مرتبطة حتما بتاجر تركي أو قطري ينتظر أن تقلس مؤسسات الدولة التونسية ليستريحها بأبخس الأثمان، وعلينا هنا أن نعترف بشطارة الإخوان في التجارة وقدرتهم الفائقة على إدارة الصفقات.

إن الأوضاع في تونس اليوم تتزامن مع وضع إقليمي ودولي متزامن، حيث أغلب الدول تمر بظروف صعبة، وهذا سيفرض على المشيشي جهودا استثنائية لربط علاقات براغماتية مع الأصدقاء والأصدقاء من خارج حسابات المحاور التي يحاول البعض الزج بالبلاد فيها، ليس هناك من يخاف النموذج التونسي الذي لا يختلف عن النموذج العراقي اللبناني في البؤس الديمقراطي، وليس هناك من يتأمر عليه إلا من يريد إحاقه بمشاريع إقليمية تستهدف أمن واستقرار دول بعينها.

عندما زار وزير الدفاع الإيطالي طرابلس الأسبوع الماضي، كان لافتا أنه

الوحيد، وليس تحريك السفن الحربية. والحكمة الدولية المختصة بتطبيق هذا القانون في هامبورغ، نجحت في فض 24 نزاعا من دون الحاجة إلى قتال.

لعلنا نرى أن نجد نفسه في حرب من أجل أن يجعل من الانقلاب هذه المرة انقلابا حقيقيا

درس من قونية للسلطان أردوغان



علي الصراف
كاتب عراقي

رجب طيب أردوغان اختار المواجهة، فبإعلانه وقف التفاوض مع اليونان، واستئناف أعمال التنقيب في شرق المتوسط، بل وبإطلاقه مناورات عسكرية في المناطق المتنازع عليها بين أنقرة وأثينا، يكون الرئيس التركي قد اختار لنفسه ساعة الصفر. ولئن كانت المواجهة المسلحة وشبكة بين الطرفين الشهر الماضي، فإن احتمالات انفجارها تبدو الآن أكثر احتمالا من أي وقت سبق.

الاتحاد الأوروبي قد يعود ليبدل جهدا جديدا. والولايات المتحدة قد تلعب دور الوسيط، والحلف الأطلسي الذي تنضوي البلدان في عضويته يمكن أن يلعب دورا لنزع الفتيل، إلا أن القضايا الشائكة التي تقترن بعقدة العلاقات المتوترة بين الطرفين تظل هي نفسها، حتى أن الحرب، تبدو حالا واقعا، وذلك بما أنها تجعل من الممكن وضع كل أوجه النزاع على الطاولة.

مع ذلك، فإن أردوغان يريد أن يملئ إرادته بمعزل عن التفاوض مع الجوار، وأقحم نفسه في مازق بعد أن جعل من الاتفاق بين اليونان ومصر عقدة أخرى للمواجهة. فهو أنكر على هذين البلدين حقهما في أن تكون لهما مناطق اقتصادية خاصة في المتوسط، واندفع ليستعرض عضلاته في البحر، ليقول للجميع إنه جاهز لخوض المعركة، وهذا ما لا يخيف أحدا. اليونان أعلنت أنها لن تخضع للابتزاز، ومصر أكدت أنها سوف تدافع عن منطقتها الاقتصادية ضد أي عمل من أعمال العدوان قد ترتكبه سفن التنقيب التركية.

كل سفن تركيا، يمكن أن تغرق في غضون نصف ساعة على الأكثر، ولعل الإنزلاق نحو حرب مباشرة، يبدو

أكثر فاعلية من أي مواجهة غير مباشرة قد تجري على الأراضي الليبية. إلا أن أردوغان، إذ يجعل من سياسة السير على حافة الهاوية سبيلا لكي يملأ إرادته، فإنه يجازف بأن يقع فيها. الجيش التركي واحد من أضعف جيوش العالم، رغم أنه أكبر جيش من حيث العدد في الحلف الأطلسي، ولكن مصدر الضعف الأساسي فيه هو أنه جيش هُهان، وخاضع لأعمال الترهيب التي يمارسها أردوغان ضد معارضيه وباتني شعبية. المسألة ليست مسألة أسلحة بالطبع، ما من عسكري إلا ويعرف ذلك. المسألة إنما تتعلق باليد التي تمسك بالزناد. فهذه ما لم تكن بدا واثقة فإنها سوف تهتز وتهزم في نهاية المطاف.

لقد اعتقل أردوغان الآلاف من قادة هذا الجيش. وظل يخاف من الباقيين، بمقدار ما يخشونهم من سطوته واتهاماته الزائفة. هذا الجيش لن يحارب لصالح أردوغان، ولن يمنحه نصرا. بالعكس. ربما يتطلع هذا الجيش



العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk